١ ــ ان العملتين: الاردنية والاسرائيلية أصبح يجري تداولهما في الوقت نفسه باعتبارهما عملتين شرعيتين. وكانت الاردنية مفضلة لأغراض الادخار بحجة استقرارها، في حين كان يجري الاحتفاظ بكميات بسيطة من العملة الاسرائيلية بما يكفي فقط لاجراء الصفقات الجارية.

٢ ــ إن جميع المصارف العربية أنهت خدماتها، وحوّلت كل موجوداتها ونشاطها إلى مراكزها الرئيسية في عمان.

٣ ــ سمحت السلطات العسكرية الحاكمة للمصارف الاسرائيلية بمزاولة العمل في المناطق المحتلة، لكن عملياتها كانت ولا تزال في حدها الأدنى وقاصرة في معظمها على الصفقات التي تستوجب حكماً تسديد الحسابات عبر المصارف الاسرائيلية كمثل الصفقات المعقودة مع منشآت اسرائيلية أو أجنبية. أما الوظيفة المصرفية الأكثر حيوية، وهي توفير التسهيلات الائتمانية فهي في حجم تافه للغاية، وسنعود إلى هذه المسألة لاحقاً.

٤ ــ لقد كانت الحكومة الاسرائيلية حريصة على الدوام على أن تدفّع (بتشديد الفاء) المناطق المحتلة بالكامل ما يتوجب على متطلباتها في الميزانية. والواقع أن العديد من رجال الاقتصاد من اسرائيليين وأجانب متفقون على أنه ربما أصبحت المناطق المحتلة تدفع «تبرعاً» صافياً للخزينة الاسرائيلية منذ ١٩٧٢.

ولكي نسبر بعمق واقع المزايا المالية للصناعات، طرحنا الكثير من الأسئلة على صناعيي العيّنة، حول مشكلاتهم المالية. وهذا عرض موجز لفحوى ردودهم:

أفاد أصحاب الردود بتقدير يقول ان زهاء ٩٥٪ من أموال رساميلهم الثابتة هي أسهم مالية. أما الباقي فمسحوب من مصارف في الاردن، أو من أقارب وأصدقاء. وكان تقديرهم لرأسمال الأسهم كبيراً في حجم ٩٧٪ من أجل المتطلبات الرأسمالية اللازمة لاجراء الصفقات الجارية. وهذا دليل يضاف للبرهنة على ما لاحظناه آنفاً بشأن الدور الهامشي الذي تلعبه المؤسسات الائتمانية في عملية التمويل. فإن ٣٥٪ فقط من صناعيي العينة (يمثلون ١٦,٨٪) أفادوا بحصولهم على نوع من التسهيلات الائتمانية من مصارف اسرائيلية.

وهذا الأمر يشكل كذلك دليلاً على أن المنشآت الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يبدو أنها تعتبر نقص الرساميل مشكلة عويصة. والواقع أن ٣٨ من ممثلي العينة (١٨,٣٪) فقط قد اعتبروا هذه المشكلة عقبة كأداء ومعرقلاً خطيراً. لكن هذا لا ينبغي أن يعني توافر مصادر التمويل الكافية والملائمة. بل هو انعكاس لعزوف الصناعيين عن توسيع استثماراتهم، ولإيثارهم الاحتفاظ بعملياتهم في المناطق المحتلة في أدنى مستوى ممكن.

لماذا تحجم المؤسسات الصناعية عن إقامة علاقات عمل أقوى ارتباطاً بالمصارف الاسرائيلية؟ هذه هي الأسباب التي أوردتها: